

الشركات العسكرية الخاصة كفاعل لادولتي عنيف: استمرارية أم قطيعة؟

## Private Military Companies as a Violent Non-State Actor : a Continuity or a Rupture ?

<sup>1</sup>اسمهان خالف\*، <sup>2</sup>علي لاراي

<sup>1</sup>المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية(الجزائر)، [khalefismahane@gmail.com](mailto:khalefismahane@gmail.com)

<sup>2</sup>المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)، [lerari\\_ali@hotmail.com](mailto:lerari_ali@hotmail.com)

تاريخ النشر: 2019/06/27

تاريخ القبول: 2021/05/30

تاريخ الاستلام: 2021/05/05

### ملخص:

إن الدارس لتاريخ العلاقات الدولية يعي أن سيطرة الدولة على المسمى بالعنف الشرعي جاء متأخرا نسبيا مقارنة بطول الفترة التي شهدت مشاركة مختلف الفواعل اللادولتية في الحروب على غرار الشركات المركنتيلية والقراصنة المفوضين وغير المفوضين والمرتقة والمقاولين العسكريين. وعليه، لم يتفق الباحثون حول تشخيص ظاهرة الشركات العسكرية الخاصة بين من يعتبرها امتدادا لظاهرة التكسب عن طريق الحرب التي مثلها تاريخيا المرتقة والمقاولون العسكريون، وبين من يعتبرها ظاهرة جديدة متميزة تشكل سابقة في تاريخ العلاقات الدولية، وذلك رغم التشابه الموجود بينها وبين غيرها من الفواعل العسكرية الخاصة القديمة من عدة وجوه لا سيما من ناحية الجمع بين الدافع الربحي وبين المشاركة في الحرب. وبالتالي، تحاول هذه الدراسة مقارنة الشركات العسكرية الخاصة بظاهرتي الارتزاق والمقاولة العسكرية، من أجل الوصول إلى تشخيص طبيعة الظاهرة ومن ثمة اقتراح مقارنة لدراسة الشركات العسكرية الخاصة بالاعتماد على مدى ارتباطها بالظواهر المشابهة السابقة من عدمه.

كلمات مفتاحية: شركة عسكرية خاصة، عنف شرعي، مرتقة، مقاولة عسكرية، دافع ربحي

**Abstract:**

It seems obvious while studying the history of International Relations that the state control over legitimate violence came relatively late, compared to the long period where several non-state actors were taking part in warfare fields, such as mercantile companies, privateers, pirates, mercenaries and military entrepreneurs. Therefore, there is no agreement between Politics and International Relations researchers about identifying the nature of the private military companies phenomenon. While some scholars assimilate it to war profiteers' old practices, other specialists define it as an exclusive phenomenon in international relations, despite the apparent similarities between PMC's and traditional private military actors, especially those who combine profit motivations and participation in warfare.

This article aims at comparing PMC's to mercenarism and military entrepreneurship, in order to identify the nature of the phenomenon and then to propose an approach to study PMC's based on determining the extent of its links to previous similar phenomena.

**Key words :** private military comapnies, legitimate violence, mercenaries, military entrepreneurship, profit motivation.

مقدمة:

لعل أهم ما يميز التعريف العلمي للدولة أنها محتكرة لحق ممارسة العنف الشرعي. إذ يعتبر هذا المعيار من الخصائص للصيقة بالدولة والاستفالية الحديثة، بشكل يكاد يجعلنا نعتقد بأن الدولة طالما مارست هذا الحق بشكل مطلق وحصري، إلى غاية ظهور الشركات العسكرية الخاصة التي باتت تنافس الدولة في مجال يُفترض أنه يشكل مجالا حصريا لها. غير أنه بالعودة إلى تاريخ العلاقات الدولية، بل وإلى تاريخ تشكل الدولة الحديثة تحديدا، نلاحظ دورا كبيرا للفواعل اللادولتية في المجال العسكري. وإن هذه النقطة بالذات جعلت الباحثين في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية يختلفون حول مدى إمكانية ربط الشركات العسكرية الخاصة المنتشرة حاليا بغيرها من الفواعل العسكرية الخاصة التي ظهرت في التاريخ، ولعل أبرزها الارتزاق والمقاولة العسكرية، خاصة وأن كليهما تجمع بين الدافع الربحي وبين المشاركة في الحرب. ولا شك أن أكثر الدارسين يعتمدون هذا المعيار في مقارنة الشركات العسكرية الخاصة بغيرها من الفواعل اللادولتية العنيفة.

فهل اجتماع الدافع الربحي مع تقديم خدمات عسكرية يشكل عاملا كافيا لاعتبار الشركات العسكرية الخاصة مجرد امتداد لظاهرتي الارتزاق والمقاولة العسكرية؟  
وعن هذه الإشكالية تتفرع مجموعة من الأسئلة:

1. هل احتكرت الدولة الحديثة ممارسة العنف الشرعي بشكل مطلق؟
2. ماذا يقصد بكل من الارتزاق الفردي والمقاولة العسكرية؟
3. فيم تتمثل أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين كل من الارتزاق، المقاولة العسكرية والشركات العسكرية الخاصة؟
4. هل ربط ظاهرة الشركات العسكرية الخاصة بباقي أشكال العنف اللادولتي يسهل عملية دراسة الظاهرة أم يصعبها؟

سنحاول الإجابة عن الإشكالية المطروحة من خلال العناصر التالية:

1. تاريخ احتكار الدولة للعنف الشرعي؛
2. الشركات العسكرية الخاصة بين الارتفاق الفردي والمقاولة العسكرية؛
3. تأثير خيار الاستمرارية أو القطيعة على دراسة ظاهرة الشركات العسكرية الخاصة.

## 1. تاريخ احتكار الدولة للعنف الشرعي:

يبدو مفهوم العنف الشرعي للوهلة الأولى واضحاً ومتفقاً عليه، غير أن أدبيات العلوم السياسية والعلاقات الدولية تختلف حول مدلوله، نطاقه وأهدافه. ومن ذلك يأتي الاختلاف حول حقيقة احتكار الدولة لهذا العنف بين المطلق والنسبي.

فإذا نظرنا إلى تعريف ماكس فيبر للدولة نجده يعبر عن كيان يدعي احتكار استعمال العنف المادي الشرعي على مستوى إقليم جغرافي محدد. وبهذا المفهوم فإن الدولة تتميز عن غيرها من التنظيمات الاجتماعية باحتكارها لحق استعمال العنف المادي. (Weber، 1919، صفحة 124) غير أن فيبر يتحدث عن احتكار للاستعمال وليس للأدوات، إذ يميز بين استخدام العنف *usage de la violence* وبين أدوات العنف *moyens de la violence*، وبين الاحتكار السياسي للعنف وبين ممارسته على أرض الواقع.

أما تشارلز تيلي، فيعرف الدولة في كتابه "تشكل الدول الوطنية في أوروبا الغربية" كتنظيم مسيطر على أهم وسائل الإكراه داخل إقليم معين ومتميز عن باقي التنظيمات التي تنشط على نفس الإقليم (Tilly، 1975، صفحة 638). فيتحدث تيلي عن السيطرة *control* بدل الاحتكار، وعن الوسائل بدل الاستعمال الفعلي، ويحدد هذا الإكراه بحدود إقليم الدولة. كما لم يشمل التعريف كافة وسائل الإكراه وإنما أهمها.

أما جيدنس، فقد تميز بتأكيد على وجوب سيطرة الدولة سيطرة مباشرة على وسائل العنف جميعها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، إذ يعرف الدولة على أنها تنظيم سياسي قادر على تعبئة وسائل العنف من أجل الحفاظ على النظام. (Giddens، 1989، صفحة 20)

فما يلاحظ، من خلال التعاريف الثلاث، وجود اختلاف حول مفهوم السيطرة فضلاً عن مفهوم العنف. ولقد قامت الباحثة جانيس تومسون، على ضوء دراستها لمفهوم العنف الدولي في أدبيات العلوم السياسية

والعلاقات الدولية، بتحديد مختلف المدلولات التي يمكن أن يحملها مفهوم السيطرة. فتوصلت إلى إيجاد ثلاثة أشكال من السيطرة: سيطرة على صناعة قرار استخدام العنف *decision-making authority* وسيطرة على توزيع العنف *allocation* وملكية وسائل العنف *ownership* . (Thomson، 1994، صفحة 8) والدولة الواسطالية النموذجية هي التي تملك قرار استخدام العنف وتسيطر على توزيع وسائل العنف، كما أنها تملك تلك الوسائل بحيث تكون مسؤولة على التحديد ودفع الأجور وتوفير العتاد العسكري.

لكن السؤال الذي يُطرح هو هل حققت السيطرة لهذا المفهوم بشكل مطلق؟ يجمع الباحثون على أن سيطرة الدولة على العنف يعد حديثا نسبيا بل يعد استثناءً في التاريخ وليس بقاعدة. إذ ترتبط فكرة السيطرة على وسائل العنف واستعماله بظهور الدولة الواسطالية. بل ولم تسيطر الدولة الواسطالية على هذا المجال إلا مع حلول القرن 19. فلم يكن اللجوء إلى العنف المادي قبل هذه المرحلة حقا حصريا للدولة رغم ما طرحته معاهدة واستفاليا من نموذج لنظام دولي متمركز حول الدولة بحيث تكون لها الهيمنة التامة على الفواعل الأخرى. غير أن تطبيق ذلك على أرض الواقع لم يكن هينا بل ولم يخدم مصالح الدول في حد ذاتها التي كانت تستفيد من العنف اللادولتي. ويرى بيتر سينجر أن الدول-حتى بعد القرن 19- لم تسيطر سيطرة تامة على العنف، حيث ظلت فواعل خاصة في العديد من مناطق عالم القرن العشرين تتمتع بحق استخدام العنف. (Singer، 2008، صفحة 20) لكن الاختلاف يكمن في تحديد موقع الدولة من باقي الفواعل الأخرى، فالطرح الواقعي والواقعي الجديد يرى في الدولة الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، ليس جهلا بوجود فواعل أخرى، ولكن اعتقادا بأن الفواعل التي تبدو مستقلة عن الدول هي في الحقيقة أدوات لها، وبالتالي لا يمكن اعتبارها فواعل حقيقية، ومنه يصح اعتبار الدولة مسيطر فعلي مطلق على ممارسة العنف الشرعي. أما الأطروحات الليبرالية وعبر القومية فتذهب إلى تمييز الفواعل اللادولتية عن الدولة استقلالا، ومنه اعتبارها فواعل تلعب أدوارا لا يستهان بها في العلاقات الدولية. وعليه لا يصح اعتبار الدولة مسيطر فعلي مطلق على ممارسة العنف الشرعي.

أما من ناحية تقييم دور الفواعل اللادوتية العنيفة، فيقضي النموذج الواسطغالي باعتبارها شرا مطلقا بالنسبة للدول. بينما ترحب النظريات النقدية في العلاقات الدولية بوجود فواعل تقلل من نفوذ الدولة رغم

أنها تعتبر هذه الأخيرة الفاعل الأقوى في العلاقات الدولية. (Boyce، 2013، صفحة 30)

غير أنه ما يلاحظ في تاريخ الدولة الحديثة أنها استفادت في مراحل معينة من العنف اللادولتي. في المرحلة التي سبقت نشأة الدول الحديثة وحتى بُعيد نشأتها، لم تكن الدولة تمتلك الإمكانيات الكافية لتأسيس قوة عسكرية دائمة، فكانت الجيوش الأوروبية أحيانا عبارة عن جيوش مرتزقة وأحيانا عبارة عن خليط من المرتزقة ومن الجنود النظاميين (Kempf، 2011، صفحة 136). وبذلك يكون للمرتزقة -كفواعل لادولتية عنيفة- دور إيجابي إلى حد ما في تأسيس الدول الحديثة.

لكن الرهان الأكبر كان يتمثل في أن تأمن الدولة من النتائج العكسية التي قد تنقلب ضدها في حال التعويل على فواعل لادولتية في المجال الأمني والعسكري. لكن قد يتساءل الباحث عن سبب التراجع التدريجي لاستخدام العنف اللادولتي في حين أن الدول في حد ذاتها كانت مستفيدة منه. في هذا الصدد، تجادل جانيس تومسون بأن الحكام الأوروبيين أرادوا تحصيل القوة والثروة فاستغلوا العنف اللادولتي لهذا الغرض، مما مكّنهم من الوصول إلى مبتغاهم غير أن هذه الممارسات خلقت نتائج جانبية أخرى غير متوقعة أفقدت الحكام السيطرة على تلك الفواعل اللادولتية العنيفة التي أصبحت لديها إرادة وأهداف مستقلة عن إرادة الحكام، مما حول الحكام من مستفيدين من العنف اللادولتي إلى ضحايا له. (Thomson، 1994، صفحة 20)

ولم يكن الارتزاق يمثل الشكل الوحيد من أشكال العنف اللادولتي، إذ اتخذ هذا الأخير أشكال أخرى كالشركات المركنتيلية والقرصنة والتفويضية والمقاولة العسكرية. غير أن الارتزاق بالمفهوم الواسع له، بالإضافة إلى المقاولة العسكرية التي انتشرت في القرن السابع عشر، يعد من جهة أكثر أشكال العنف اللادولتي امتدادا عبر التاريخ وكذلك أكثر ظواهر العنف اللادولتي تشبيها بالشركات العسكرية الخاصة.

## 2. الشركات العسكرية الخاصة بين الارتزاق الفردي والمقاولة العسكرية:

لقد أدى ظهور الشركات العسكرية الخاصة الحديثة إلى إعادة النظر في مفهوم الارتزاق وتاريخه والأشكال التي اتخذها عبر العصور من أجل الوصول إلى ضبط علاقته بالشركات العسكرية الخاصة والبت في إمكانية اعتبارها شكلا من أشكال الارتزاق من عدمه. لذا من المهم بمكان التعرض إلى تعريف الارتزاق. ويزداد الأمر أهمية إذا علمنا أن الارتزاق، على خلاف الشركات العسكرية الخاصة، يعد نشاطا إجراميا بموجب الاتفاقية الدولية لمنع تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتدريبهم. ويختلف المفهوم القانوني للارتزاق عن المفهوم الواسع له. فإذا كان التعريف الشائع للارتزاق بأنه جندي يخدم جيشا أجنبيا مقابل أموال، فإن التعريف الذي وضعه البروتوكول الإضافي الأول يتضمن مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوفر جميعها في المتهم بالارتزاق حتى تثبت ضده التهمة:

- جُنْد محليا أو في الخارج خصيصا للاشتراك في نزاع مسلح؛
- يشارك مباشرة في الأعمال العدائية؛
- يكون دافعه الأساسي للاشتراك في الأعمال العدائية هو الرغبة في تحقيق مغنم شخصي، ويبدل له فعلا من قبل طرف في النزاع وباسم هذا الطرف وعد بمكافأة مادية تزيد بكثير على ما يوعد به المقاتلون ذوو الرتب والوظائف المماثلة في القوات المسلحة لذلك الطرف أو ما يدفع لهم؛
- لا يكون من رعايا طرف في النزاع ولا من المقيمين في إقليم خاضع لسيطرة طرف في النزاع؛
- ليس من أفراد القوات المسلحة لطرف في النزاع؛
- لم توفده دولة ليست طرفا في النزاع في مهمة رسمية بصفته من أفراد قواتها المسلحة.

قد يلاحظ الباحث مدى صعوبة إطلاق وصف الارتزاق بناءً على هذه الشروط، لا سيما الشرط الثالث منها. والشركات العسكرية الخاصة بدورها يمكنها أن تتنصل بسهولة من تهمة الارتزاق التي قد تسيء إلى سمعتها، في ظل عالم يستهجن ظاهرة التكسب من خلال الحرب. إذ تشكل هذه النقطة للوهلة الأولى نقطة التقاء بين كل من الارتزاق الفردي والمقاولة العسكرية والشركات العسكرية الخاصة.

وفي هذا الصدد، لا بأس من توضيح المقصود من مصطلح المقاولة العسكرية Military Entrepreneurship. ومرةً أخرى، لا وجود لاتفاق بين الدارسين حول مفهوم المقاولة العسكرية، إذ هناك من لا يميزه عن الارتزاق الفردي freelance mercenarism، وهناك من يعتبره ظاهرة فريدة من نوعها في التاريخ العسكري لأوروبا الغربية. فيعتبرها بيتر سينجر من أكثر أشكال العنف اللادولتي اقتراباً من منطق الشركات الحديثة (Singer، 2008، صفحة 29) من حيث الربط بين الخدمات العسكرية والمصلحة الاقتصادية. كما تميزها سارة بيرسي عن الارتزاق التقليدي -الفردي- فلا تعتبر المقاولة العسكرية ارتزاقاً بالمعنى التاريخي للكلمة. إذ تعتبر المقاولة العسكرية ظاهرة متميزة وفريدة من نوعها ظهرت في أوروبا القرن 17، وترى أن القليل من موفري الخدمات العسكرية يصدق عليهم وصف المقاولة العسكرية. (Percy، Mercenaries: The History of a Norm in International Relations، 2007، صفحة 87) كما يرى الباحثان الفرنسيان جورج هنري بريسي و سيباستيان لوغال أن المقاولة العسكرية في التاريخ العسكري الأوروبي الحديث تنحصر في ثلاثة نماذج: النموذج الإيطالي المعروف بالكوندوتيرا؛ النموذج الألماني أثناء حرب الثلاثين عاماً؛ النموذج الفرنسي القائم على الاتفاقيات الدبلوماسية بين الحاكم الفرنسي وبين الدولة التي ينتمي الجيش المستأجر. (Kempf، 2011، صفحة 136)

ولعل أهم ما يميز المقاولة العسكرية -لا سيما النموذج الألماني منها- عن الارتزاق الفردي هو اعتماد الأولى على التمويل الذاتي، وهذا ما يحتاج إلى ثروة مالية إضافة إلى دراية واسعة حول الاستراتيجيات المالية والاقتصادية. فالمقاولة العسكرية من هذا النوع يكون رجل أعمال ورجل حرب في نفس الوقت. لذا كان المقاولون العسكريون يتعاملون مع البنوك ويهتمون باكتساب التقنيات البنكية المعقدة التي تمكنهم من

تنمية ثرواتهم المالية من أجل الإنفاق على الجيش. فلم يصبح البنك هو المقرض المباشر للدولة بل يقرض المقاول العسكري الذي بدوره يقرض الدولة، فأصبح المقاول العسكري يتمتع باستقلالية مالية عن الدولة، بل وأصبح الحكام تابعين ماليا للمقاول العسكري فضلا عن التبعية العسكرية. (Kempf، 2011، صفحة 143) كما كان المقاول العسكري يعتمد على مصادر أخرى للتمويل كتهب المناطق المحتلة والجبايات التي يدفعها سكان تلك المناطق مقابل توفير الحماية لهم في زمن السلم والحرب. (Percy، Mercenaries: The History of a Norm in International Relations، 2007، صفحة 88) أما المرتزق الفردي، فيعتمد بشكل أساسي على ما يُدفع له من أموال مقابل مشاركته في الحرب. لذلك خلافا للمقاولين العسكريين الأثرياء، كان أغلب المرتزقة ينتمون إلى الطبقات الاجتماعية المحرومة. وهنا، تقترب الشركات العسكرية الخاصة أكثر من المقاولات العسكرية التي تعتبر فاعلا اقتصاديا وعسكريا في نفس الوقت، كما أنها تتمتع بالديمومة، فالمقاولات العسكرية لا تختفي بانتهاء الحرب بل تظل موجودة على عكس المرتزقة الذين يظهرون خصيصا في زمن الحرب ليختفوا بعد انتهائها. والارتزاق على عكس المقاولات العسكرية والشركات العسكرية الخاصة يفتقد إلى منطق الشركات التجارية، فأهداف المرتزق قصيرة المدى متعلقة بالربح الفوري بينما منطق الشركات يقوم على الربح طويل المدى.

وفي سياق مقارنته بين الارتزاق والشركات العسكرية الخاصة، يُظهر بيتر سينجر مجموعة من العوامل التي تحول دون إمكانية اعتبار الشركات العسكرية الخاصة نوعا من الارتزاق. فالنظام الهرمي لدى المرتزقة منعدم أو محدود جدا على عكس الشركات العسكرية، وأقصى ما يمكن للمرتزقة تقديمه هو المشاركة الفعلية في المعارك وشيء من التدريب العسكري البسيط ولا يمكن أن يقدموا خدمات متعددة نظرا لافتقادهم إلى الكفاءات والإمكانيات الضرورية لذلك، بينما تقدم الشركات العسكرية الخاصة خدمات متعددة في المجال العسكري، مما يجعلها تستقطب أنواعا مختلفة من الزبائن كالدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وحتى المنظمات الإجرامية. كما ترتبط الشركات العسكرية الخاصة بشكل وطيد مع غيرها من الشركات، بل وتشكل أحيانا جزءا من شركة أكبر تقدم خدمات في مجالات غير المجال العسكري.

كما تذهب ديورا أفنت إلى وجود أوجه تشابه عديدة بين عالم التجارة في الخدمات العسكرية والأمنية اليوم وبين نظيره في أواخر القرون الوسطى وبداية العصر الحديث، إلا أنها تميز بينهما في كون الشركات العسكرية الحالية لا تشارك بطريقة مباشرة في ساحات المعارك، وفي أنها لا يمكنها أن تقوم بالاستيلاء على إقليم من الأقاليم والسيطرة عليه بطريقة مباشرة. (Avant، 2005، صفحة 30)

أما عن علاقة الشركات العسكرية الخاصة بالمقولة العسكرية، فيصل الباحثان جورج هنري بريسي وسيباستيان لوغال بأن وجود أوجه شبه بين الظاهرتين لا يعني أننا أمام نفس الظاهرة، فلكل واحدة منهما خصائص متعلقة حصراً بها. وفيما يتعلق بالشركات العسكرية الخاصة فإنها تشكل، حسبها نموذجاً أنجلوساكسونياً من المقولة العسكرية يُضاف إلى النماذج الثلاثة التي تحدث الباحثان عنها. (Kempf، 2011، صفحة 160)

في حين يرى بعض الباحثين أن الشركات العسكرية هي نسخة مطابقة للارتزاق سواء شكله في العصر الوسيط أم نسخته في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي. فيرى مثلاً فيليب شابلو أن الارتزاق الفرنسي الذي اجتاحت القارة الإفريقية من الستينيات إلى السبعينيات كان بإمكانه أن يتحول إلى شركة عسكرية خاصة ذات صبغة شرعية على غرار ما قام به المرتزقة الأنجلوساكسونيون الذين نجحوا في التأقلم مع المعايير الدولية السائدة عبر تأسيس الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. (Chapleau، 2008) فتكون هذه الأخيرة مجرد تحايل على المعايير السائدة.

من الملاحظ أن الباحثين في ظاهرة الشركات العسكرية الخاصة مجتمعون على وجود أوجه شبه بين الشركات العسكرية الخاصة الحديثة وبين نظرائها من أشكال العنف اللادولتي الربحي كالارتزاق والمقولة العسكرية في كون جميعهم عبارة عن فاعل أجنبي خاص يقدم خدمات عسكرية لغرض ربحي. لكن الموقف إزاء أوجه الشبه هذه هو الذي يجعل العلماء يختلفون. فالذين يذهبون إلى تمييز ظاهرة الشركات العسكرية الخاصة عن غيرها من الظواهر المشابهة لها لا يرون في الغرض الربحي للمشاركة في حرب معينة معياراً كافياً لعدم إحداث تمييز بين الشركات العسكرية الخاصة وبين الفواعل العنيفة الخاصة ذات الهدف الربحي. بل ويفصلون في ماهية الربح وطبيعته واختلاف مدلوله بين مختلف الفواعل باختلاف طبيعتها وأهدافها. أما

الذين يطابقون بين الارتزاق والمقاولة العسكرية والشركات العسكرية الخاصة فيرون في نقاط الالتقاء بينها التي ذكرناها سابقا عاملا كافيا لعدم إحداث أي تمييز بينها وإن اختلفت تسمياتها وسياق ظهورها وكيفية تعامل المجتمع الدولي والمواثيق الدولية إزاءها.

### 3. تأثير خيار الاستمرارية أو القطيعة على دراسة ظاهرة الشركات العسكرية الخاصة:

بعد تعرضنا إلى موقف الدراسين إزاء علاقة الشركات العسكرية الخاصة بغيرها من ظواهر العنف اللادولتي الربحي عامة والارتزاق والمقاولة العسكرية بصفة خاصة، قد يتساءل الباحث عن جدوى هذا النقاش، ثم عن الخيار الأمثل لمقاربة هذه الظاهرة. إذ لا شك أن لهذا الخيار أثرا على كيفية دراسة ظاهرة الشركات العسكرية الخاصة سواء من الناحية العلمية أو من الناحية المعيارية. فمن الناحية العلمية، اعتبار الشركات العسكرية الخاصة مرادفة للارتزاق أو المقاولة العسكرية سيدفع الباحث إلى اعتماد نفس المقاربات التي يُدرس بها الارتزاق والمقاولة العسكرية لدراسة الشركات العسكرية الخاصة. بل وحتى في تعريف الشركات العسكرية الخاصة سيسعى إلى عدم إظهار ما قد يُعتبر عاملا مُميّزا للشركة العسكرية الخاصة. نتيجةً، سيتعامل مع الظاهرة كظاهرة قديمة بمسمى جديد، بما يحمل ذلك من أثر على عملية تقييم دور الشركات العسكرية الخاصة من جهة وتقييم خطر اللجوء إليها من جهة أخرى، قياساً على تقييم دور وخطر اللجوء إلى نظرائها من المرتزقة والمقاولين العسكريين. وهذا قد يكون أسهل للباحث، إذ سيكتفي بإسقاط ما يعرفه عن ماهية وأسباب ونتائج ممارسات المرتزقة والمقاولين العسكريين عبر التاريخ على الشركات العسكرية الخاصة. غير أن ما يقوم به بعض الباحثين من تفادي استخدام مصطلح الشركات العسكرية الخاصة واستبداله بمصطلح الارتزاق انطلاقاً من اعتقادهم أن الاثنين يمثلان شيئا واحداً، فإنه قد يخلق التباساً لا يخدم البحث العلمي في هذا المجال. إذ سيصعب على المتلقي تحديد ما يقصده الباحث من وراء مصطلح الارتزاق: أي هل يريد منه الارتزاق بمفهومه التقليدي المعروف منذ العصور القديمة أم الشكل الحديث له - بناءً على هذه المقاربة؟

أما من الناحية المعيارية، فإن اعتبار الشركة العسكرية الخاصة مرادفة للارتزاق، يُعد محاولة لتجريم اللجوء إلى هذه الشركات قانوناً وعرفاً، لما يحمله مصطلح الارتزاق من مدلول سلبي في الأعراف الدولية الواسطالية من

جهة ولما يمتلئه الارتزاق من نشاط إجرامي في المواثيق الدولية من جهة أخرى. وهذا ما يشكل نوعا من الضغط على المجتمع الدولي نحو تبني قوانين تجرم الشركات العسكرية الخاصة، أو نحو نفي العوامل الحائلة دون تطبيق المواثيق المتعلقة بالارتزاق على الشركات العسكرية الخاصة.

وفي المقابل، يكون لاعتبار الشركات العسكرية الخاصة ظاهرة مميزة وحصرية في العلاقات الدولية أثرا آخر على دراسة الظاهرة. فهذا يوجب على الباحث، مع وعيه بوجود أوجه شبه بين الظاهرة المدروسة والظواهر الأخرى المشابهة، إلا أنه عليه إبراز ما يجعل الظاهرة مميزة بدءًا من إحداث تمييز لفظي ووصولًا إلى التمييز المعنوي، وما لذلك من أثر على اختيار مقاربات مختلفة عن تلك التي تدرس الظواهر المشابهة، ومن أثر آخر على تقييم دور والأخطار المحتملة للحوء إلى هذا النوع من الشركات على الدول. ولا شك أن مقارنة أي ظاهرة على أنها ظاهرة جديدة يشكل صعوبة أكبر على الباحث، إذ عليه أن ينطلق من مقدمات جديدة ليصل إلى النتيجة دون الاعتماد على الماضي في تقييم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل. أما من الناحية المعيارية، فإن إبعاد الشركات العسكرية الخاصة عن تهمة الارتزاق وعن شبهة المقاولات العسكرية يجعل من هذا الفاعل الجديد فاعلا مقبولا في العلاقات الدولية من الناحية القانونية ومن الناحية العرفية، فيكفيه أن يثبت جدارته في القيام بالمهام المنوطة بأي فاعل دولي شرعي من المساهمة الفاعلة في تحقيق السلم والأمن أو الحفاظ عليهما على أقل تقدير. فإذا نجح في هذه المهمة سيحظى باحترام المجتمع الدولي وقبوله له، وبالتالي لن يتجه إلى تجريمه ولا إلى السعي نحو تطبيق القوانين المتعلقة بالارتزاق عليه، وذلك مهما تشابه الاثنان من مختلف الأوجه.

لذلك، على غرار ما تسجله سارة بارسلي، لا يشكل النقاش حول مدى مطابقة الشركات العسكرية الخاصة للارتزاق والمقاولات العسكرية الخاصة، نقاشا أكاديميا محضا نظرا لما يحمل ذلك من تداعيات على الممارسات. (Percy، War, Regulating the Private Security Industry : a Story of

Relgulating the Last (2012)

خاتمة:

من خلال ما تقدم، يبدو أن ظاهرة احتكار الدولة لاستخدام العنف يكاد يكون استثناءً في التاريخ. فمن جهة، لم تكن ظاهرة استخدام العنف من قبل فاعل لادولتي ممارسة مستهجنة أو غريبة في عالم ما قبل معاهدة واستغاليا. بل وحتى بعدها لاحظنا أن ممارسات العنف اللادولتي ظلت منتشرة ومقبولة إلى غاية القرن التاسع عشر سواءً بتفويض من الدول أو من دونه. وظل منتشرا في العديد من مناطق العالم حتى أثناء القرن العشرين لا سيما في المستعمرات السابقة. أما عن قياس مدى تحقيق الدولة للسيطرة الفعلية على المجالين الأمني والعسكري بين النسبي والمطلق، فالاختلاف معروف بين مدارس العلاقات الدولية بين الطرح الواقعي والواقعي الجديد الذي يرى في الدولة مسيطرًا فعليًا مطلقًا، وبين الطرح الليبرالي والليبرالي الجديد وعبر القومي الذي يذهب إلى نسبية هذه السيطرة حيث أن الدولة لم تسيطر يومًا في تاريخها على استخدام العنف بشكل مطلق وتام.

وتعد الشركات العسكرية الخاصة تجليًا لأحد أشكال العنف اللادولتي الربحي على غرار الارتزاق والمقاولة العسكرية. وإذا كان الباحثون مجمعين على أن كل من الشركات العسكرية الخاصة والمرتزة والمقاولة العسكرية يجتمعون في كونهم عبارة عن فاعل أجنبي خاص يقدم خدمات عسكرية لغرض ربحي مادي، فإن مواقفهم إزاء أوجه الشبه هذه هي التي تجعلهم يختلفون فيما بينهم. بين من يرى أن الشركات العسكرية الخاصة هي نموذج أنجلوساكسوني من الارتزاق، وبين من يراها نموذجًا أنجلوساكسونيًا من المقاولة العسكرية الخاصة، وبين من يربطها أكثر بالمنطق الربحي التجاري الذي يحكم جميع أنواع الشركات الحديثة، وهذا ما تفتقد إليه كل من المقاولة العسكرية والارتزاق الفردي.

كما لاحظنا أن لهذا الموقف أثرًا كبيرًا على كيفية دراسة ظاهرة الشركات العسكرية الخاصة. إذ أن عدم تمييزها عن الارتزاق أو المقاولة العسكرية يقضي باستخدام نفس المقاربات لدراسة هاتين الظاهرتين من أجل دراسة ظاهرة الشركات العسكرية الخاصة. وفي بعض الحالات استخدام الدروس التاريخية التي قدمها اللجوء إلى الارتزاق والمقاولة العسكرية في بناء سيناريوهات حول استخدام الشركات العسكرية الخاصة وكيفية تقييم المخاطر المحتملة لذلك. أما إطلاق اسم الارتزاق أو المقاولة العسكرية على الشركات

العسكرية الموجودة حالياً، فنرى أنه يخلق لبساً لا يخدم الدراسة العلمية للظاهرة. وإذا كان التمييز بين كل واحدة من هذه الظواهر أمراً مستعصياً، فإنه على الأقل من الناحية النظرية العلمية يمكن إحداث شيئاً من التمييز بينها، وذلك يبدأ أولاً من التمييز اللفظي عن طريق تفادي إطلاق نفس التسمية على مسميات مختلفة.

أما اختيار موقف التمييز بين كل من الارتزاق والمقاولة العسكرية والارتزاق فسيجعل الباحث أولاً أمام مهمة إظهار أوجه الاختلاف التي تجعله يعتبرها ظواهر متميزة. وبالتالي لن يستخدم القراءات التاريخية الموجودة حول الارتزاق والمقاولة العسكرية في عملية التنبؤ ولا في عملية تقييم مخاطر استخدام الشركات العسكرية الخاصة.

وكما بيناه سابقاً، لا يخلو هذا النقاش الأكاديمي من أبعاد سياسية ومعيارية، نظراً لما في اعتبار الشركات العسكرية الخاصة مرادفة للارتزاق من دعوة إلى تجريمها، ولما في اعتبارها مجرد شركات تجارية من دعوة إلى الإبقاء على شرعيتها، أو على الأقل الدعوة إلى التريث في الحكم عليها ريثما تثبت فعاليتها في القيام بالمهام المنوطة بها.

قائمة المراجع:

المؤلفات:

Avant, Deborah, (2005), *The Market For Force: The Consequences of Privatizing Security*, Cambridge University Press, New York.

Giddens, Anthony, (1989), *The Nation-State and Violence: a Contemporary Critique of Historical Materialism*, Polity Press, Cambridge.

Kempf, Olivier, (2011), *De l'économie de la guerre à la guerre économique*, L'Harmattan, Paris.

Percy, Sarah, (2007), *Mercenaries: The History of a Norm in International Relations*, Oxford University Press, New York.

Singer, Peter, (2008), *Corporate Warriors : The Rise of Privatized Military Industry*, Cornell University, New York.

Thomson, Janice, (1994), *Mercenaries, Pirates and Sovereigns*, New Jersey: Princeton University Press.

Tilly, Charles, (1975), *The Formation of National States in Western Europe*, Princeton University Press, New Jersey.

Weber, Max, (1919), *Le savant et le politique*, Union Générale d'Édition, Paris.

الأطروحات:

Boyce, John (2013), *Surrendering Sovereignty: The Private Military Industry, the State and the Ideology of Outsourcing*, Department of Social Sciences, Faculty of Political Sciences, University of Iceland, Iceland.

المقالات:

Percy Sarah, (2012), War, Regulating the Private Security Industry : a Story of Relgulating the Last. *International Review of the Red Cross*, 94(887), 941-960.

Chapleau, Philippe, (27 et 28 mars 2008), Le mercenariat francophone des années 1960-1990 et l'echec de son évolution en sociétés militaires privées: le cas de Bob Denard. *Armée privée armée d'Etat: Mercenaires et auxilliaires d'hier et d'aujourd'hui*, Institut de Recherche Stratégique de l'Ecole Militaire, Paris.